IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

The Phenomenon of Deletion in Taher Suleiman Hamoda A Critical Reading

Dr. Waleed Khuder Omer Al-Hammawy*
Northern Technical University - Technical Institute of Nineveh
E.mail: waleedkho@ntu.edu.iq

Dr. Khalid Ali Suleiman Al-Shammary
University of Mosul - Collage of Arts
E.mail: drkh176sh@gmail.com

Keywords:

- phenomenon
- deletion
-criticism
-describtive
- Hamoda

Article Info

Article history:

Received: 30-3-2022
Accepted: 10-4-2022
Available online

Abstract

This is a research in which we presented an aspect of the modern vision in dealing with the phenomenon of deletion in Arabic Grammar, taking from the book "The Phenomenon of Deletion in Linguistic History" by Suleiman Hamoda as a field for presentation and analysis as a good example of contemporary grammatical research in a large phenomenon of the phenomena of the Arabic language , which is the deletion , which embodies what a group of a modern scholars see from a various research visions of approaches that linked between the inherited and the contemporary , approaching the descriptive method with , in order to revel the value of the book in the grammatical theorizing of the phenomenon , so the research acquires its importance through the integration of the objective approach for axes of the phenomenon.

* **Corresponding Author**: Dr. Waleed Khuder Omer**, E.Mail**: waleedkho@ntu.edu.iq
Tel: +9647701653809 **, Affiliation**: Northern Technical University -Iraq

Journal of Language Studies. **Vol. 5, No. 2, Winter 2022, Pages (120-143)**

ظاهرة الحذف عند طاهر سليمان حمودة

قراءة نقدية

م . د . وليد خضر عمر الحماوي
الجامعة التقنية الشمالية–المعهد التقني نينوى

م.د. خالد علي سليمان الشمري
جامعة الموصل–كلية الآداب

الكلمات الدالة:-
– ظاهرة
–حذف
– نقد
– حمودة
– وصفية
معلومات البحث
تاريخ البحث:
الاستلام: 30_3_2022
القبول: 10_4_2022
التوفر على النت

الخلاصة :
هذا بحث درسنا فيه جانبا من الرؤية الحديثة في تناول ظاهرة الحذف في النحو العربي متخذين من كتاب " ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي" للدكتور طاهر سليمان حمودة ميدانا للعرض والتحليل بوصفه مثالاً حسناً للبحث النحوي المعاصر في ظاهرة كبيرة من ظواهر اللغة العربية وهي (الحذف) ، كما أنه يجسد ما تراه طائفة من الدارسين المحدثين من رؤى بحثية متنوعة المداخل تربط بين الموروث والمعاصر، وقد نهجنا فيه جانب الوصف سعيا للكشف عن قيمة الكتاب في التنظير النحوي للظاهرة ، ويكتسب البحث أهميته من تكامل التناول الموضوعي لمحاور الظاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين وبعد :

إن المحدثين والمعاصرين قد عرضوا لظاهرة (الحذف) في كتبهم وبحوثهم وأعمال لجانهم العلمية ، وكان للمجامع اللغوية نشاطها المتواصل في هذا الاتجاه، وظاهرة (الحذف) من اكبر ظواهر(النحو العربي)، وليس في (الوسع) قراءة كل المكتوب عنها، ولكن يمكن الإشارة الى ستة (مصنفات)، يمكن أن نقول: إنها (حديثة) فيها، وهي: كتاب (إحياء النحو – لإبراهيم مصطفى)، وكتاب(الحذف والتقدير في النحو العربي – لعلي أبو المكارم) وكتاب (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – لطاهر سليمان حمودة)، وكتابي: (تجديد النحو // وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده – لشوقي ضيف)، و كتاب (البديل المعنوي من ظاهرة الحذف – لكريم حسين ناصح الخالدي)، وقد نشر (الأول) من المصنفات المذكورة سنة (1937م)، وكتب الثاني سنة: (1964) ونشر سنة (2008)، ونشر (الثالث) سنة: (1982)، و(الرابع) سنة (1985)،

والخـامس (1986)، والسـادس سـنة (2007)، وهـو الكتـاب (العراقـي) الأوحـد فـي المجموعـة المذكورة من المصنفات المعنية بقضايا لغوية ونحوية كثيرة، من أهمها: (ظاهرة الحذف) و(تقدير المحذوف) في الكلام.

وقد اخترنا كتاب (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – لطاهر سليمان حمودة) لتكامل منهجه في دراسة الظاهرة ، وسنعرضه بما يقدم للقارئ تصورا واضحا عن جهد ثمين في الدرس النحوي المعاصر يعزز الثقافة النحوية بمداخل جامعة تعد رافدا من روافد المعرفة بخصائص هذه اللغة الكريمة ، واتخذنا للبحث عنوانات فرعية تيسيرا لعرض المادة .

عرض عام للكتاب

يتضح في بنيته المنهجية ، وفي أسلوب كتابته وفي مجرى هوامشه وتوثيقاته طابع البحوث الجامعية في الرسائل والأطاريح ، بادئ ذي بدء – هو كتاب جدير بالقراءة الموضوعية الكاشفة عن خصائصه العلمية ودقائق محتواه من أوله إلى آخر الفصل الرابع منه ، أما الفصل الخامس فقد تناولت أنواع الحذف ومواضعه في خمسة موضوعات ؛ أولها: عرض فيه للحذف الصوتي والصرفي وقصد به الحذف الذي يعتري جزءاً أو أكثر من أجزاء الكلمة ، فإذا لم ينتج عن الحذف تغيّر دلالي ، فهو: حذف صوتي ، وإن أدى إلى ذلك كان صرفياً ، وتناول في الموضوعات التالية أنواعاً من الحذف ، تتصل بالتراكيب النحوية ، فبحث في (الموضوع الثاني) : حذف الأسماء، وفي (الثالث) : حذف الأفعال ، وفي (الرابع) : حذف الحروف ، وفي (الخامس) : حذف الجمل ، وبين في كل منها مواضع الحذف قال : ((ورتبتها – في الغالب – بحسب كثرة ورودها في اللغة، وأشرت إلى المواضع القياسية والسماعية))[1].

وكان قد نسق (الفصول الأربعة) المتقدمة بعد المقدمة والتمهيد على النحو الآتي:

- أسباب الحذف[2].
- أغراض الحذف[3].
- شروط الحذف[4].
- تقدير المحذوفات[5].

ثم جاء (الخامس) الذي وصفناه بعنوان: (أنواع الحذف ومواضعه)[6]، وتلته (خاتمة) ضَمَّنها – كما قال: أهم نتائج البحث[7].

وسنمضي في تحليل الكتاب مؤطراً بعناوين للضرورة المنهجية للمباحث :

أولا : (المقدمة)

استهلها بكلمة لطيفة ، ألقى فيها ضوءه الكاشف على منطلقه في البحث ، والغرض الذي أراد الوصول إليه مبتدئاً بقوله : ((... إن أولى خطى التجديد هي قتل القديم بحثاً، وقد أردت بتناول موضوع : (الحذف في الدرس اللغوي) أن أعرض لهذه الظاهرة من خلال دراسة القدماء لها، عرضاً يتسم بالشمول والتنظيم ، ذلك أن الحديث فيها عندهم قد تشتت مواضعه ، وتناثرت أجزاؤه وعناصره في أبواب الصرف والنحو وعلم المعاني ، ولم تحظ الظاهرة بدراسة نظرية مناسبة عند القدماء ، باستثناء مواضع قليلة ، تجدها لدى حذاق النحاة كسيبويه وابن جني وابن هشام ، كما نجدها في (علم المعاني) ، بيد أنها لا تتسم بـ (الشمول) في الموضع الواحد ، وعناية القدماء بالتطبيق – كما هي عادتهم – أغلب من عنايتهم بـ التنظير ، فيما يتصل بهذه الظاهرة أو بغيرها من الظواهر، ولا شك أنهم في تطبيقهم يصدرون عن أفكار معينة ، يمكن أن تشكل جوانب نظرية متكاملة ، وان لم يعن أحد بعرضها ، وإبراز عناصرها عرضاً نظرياً واضحاً ، لذلك كان من الضروري للوقوف على أبعاد هذه (النظرية) عندهم من جمع ما تناثر من ملاحظاتهم وقواعدهم، وفحص ما قد يتناقض في بعض الأحيان ، مع الإفادة – بالطبع – بما يقدمه (الدرس اللغوي الحديث) بمنهجيه الوصفي والتحويلي ، وهو ما يمكن أن يصل بنا إلى تصور دقيق شامل عن الظاهرة ، كما هي في واقع اللغة، وكما هي في تصور القدماء من خلال دراستهم وملاحظاتهم عنها))[8].

وهذا الكلام تهيئة لاستقبال ما يتجه المؤلف إلى بيانه من الفكر اللغوي العربي القديم في (الظاهرة) المشار إليها في تناولها على مستوى العرض والتنظير والتطبيق بالرؤية المنهجية الحديثة ، وقد وصل الباحث كلامه بقوله : ((والحذف : ظاهرة لغوية عامة ، تشترك فيها اللغات الإنسانية ، حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام ، أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه ، اعتماداً على القرائن المصاحبة حالية كانت ، أو عقلية ، أو لفظية ، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة ، فيسقط منها (مقطع) أو أكثر، ولعل مقارنة عابرة بين المنطوق والمكتوب في لغة كالفرنسية تكفي في الدلالة على الحذف الذي يعتري أواخر الكلمات))[9]. وما أغنى الباحث عن هذه الإشارة الأخيرة، المتصلة بالفرنسية ، وهو يملك من الأمثلة العربية على الحذف من أواخر بعض الكلمات العربية ما يكفيه ، مما سيعرض له بالذكر في مواضع مستقبلة من بحثه لدواعي طول الكلام ، أو ضرورة الشعر، وما شاكل ، ومن فوائده: إشارته المبكرة إلى أن ظاهرة الحذف قد حظيت بعناية خاصة من أتباع المنهج التحويلي حيث يحاولون – كما قال – وضع القواعد والأحكام التي تنظمها في لغة من اللغات على أساس من نظرية تشومسكي في التراكيب اللغوية ، وإشارته المبكرة الأخرى إلى ما تعرض له اللغويون العرب من نقد بعض الدارسين المحدثين لأجل ما وجدوه في كلامهم من قلة الوضوح في الفرق

بين (الحذف/والإضمار) وإيماؤه إلى ما وقف عليه بعد التمهيد من التشابه في جوانب كثيرة بين منهج التحويليين ومنهج قدماء اللغويين العرب في دراسة الظاهرة[10]، ومن أجل هذا فسنقرأ (التمهيد) الذي كتبه قراءة تامة ، ومن بعده سنقرأ فصوله الأربعة القادمة بالطريقة نفسها بالتتابع حتى نقدم الصورة العلمية اللازمة لما بذله من الجهد الواسع في دراسة ظاهرة الحذف من مدخله الخاص إليها ، إلى مخرجه منها.

ثانيا : (التمهيد):

كرر طاهر سليمان حمودة في أول التمهيد ما قاله في أثناء المقدمة من: إن الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية ، زائداً قوله : ((وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً، ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات ، لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز ، جعلها – مثلاً – تضمر (فعل الكينونة) في الربط بين جزأي الجملة الاسمية ، ولا تذكر لفظاً للتعبير عن (الكون المطلق) ، أي: مجرد الوجود ، فهو واجب الحذف إذا كان خبراً للمبتدأ بعد : لولا ، أو خبراً لـ (لا) النافية للجنس ، أو في غير ذلك من المواضع ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثير من (اللغات) التي تظهر أفعال الكينونة))[11]، ثم ألمح في الفقرة الثانية من (التمهيد) إلى أن الحذف ينتج في اللغات عن أسباب متشابهة في أحيان كثيرة ، منها ما يعرف في العربية بـ (كثرة الاستعمال) الذي وعد بدراسته في الفصل الأول من الكتاب ، وعاد مرة أخرى لينتفع من علمه بـ (الفرنسية) في قوله : ((وهو ما نقف عليه فيما يعتري بعض التعبيرات الفرنسية التي يكثر استعمالها في الحديث اليومي))[12].

ثالثا : النظرية التحويلية وظاهرة الحذف

افرد لذلك مبحثا مستقلا أوجز فيه أولا تاريخ ظهور النظرية ، ثم انتهى الى أن هذه النظرية تقول بوجود تركيب باطني أو (بنية عميقة) لكل جملة ، هو الذي يعطي (المعنى المقصود) لها ، وأن ما ينطق بالفعل ، أو يرسم بالكتابة هو ما يسمى عند التحويليين بالتركيب الظاهري ، أو (البنية السطحية)[13]، وأن هناك أصولاً عميقة في التركيب الإنساني تجعله منذ طفولته يتميز بالقدرة على نطق (مئات) من الجمل التي لم ينطقها من قبل وفهم كلام لم يسبق له سماعه ، وعلى اللغوي أن يضع في حسبانه (أولاً) قدرة الإنسان على اللغة ، ومن ثم فإن (وصف البنية السطحية) فقط لا يقدم شيئاً ، بل لا يعد علماً ، لأنه لا يفسر شيئاً ، والأهم هو الوصول الى (البنية العميقة) ، لأنها هي التي تقفنا على قوانين الطبيعة البشرية[14]، والحاصل: أن فحص (البنية السطحية) يعني: أن جانباً واحداً من التركيب قد تم بحثه ، أما الجانب الآخر الذي يتصل بـ (المعنى) أكثر مما يتصل به الشكل الخارجي ، فإنه لم يفحص هذا الفحص

المباشر، وما لم تحفل دراسة التركيب (النحو) بالمعنى ، شأن عنايتها بالشكل ، فإن هذا القول سيظل قائماً ، وهو: ليس هنالك من طريقة تشرح لنا : كيف يفهم المتكلمون بلغة ما (معاني الجمل) ، وهكذا يعطي التحويليون اعتباراً للأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب ، وهم في ذلك يتفقون مع (النحو التقليدي) ويرونه أكثر اقتراباً من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة[15]، والنظام التركيبي للغة يتمثل في مجموعة الأسس التي تربط الجمل بأشكالها الواقعة في التعبير، والمعنى إنما ينشأ في العقل، ووظيفة النحو (: علم التركيب) هي دراسة العلاقات بين المعنى والشكل ، والذي يعنينا – كما قال الباحث – مما تقدم عن النظرية التحويلية أن نبين اتفاقها مع النحو العربي في الأساس العقلي الذي تصدر عنه اللغة ، وقد أدى ذلك إلى أن يتناول التحويليون مجموعة من القضايا التي طرقت في النحو العربي ، تلك التي عدّها (الوصفيون) من نقاط الضعف فيه ، وما ملّوا من توجيه نقدهم إليها ، وهذه القضايا هي: (الحذف) و(الزيادة) و(إعادة التركيب)، وما يتصل بها من قضايا (التقدير/والأصلية/ والفرعية/والعامل)[16].

وقد نبّه على أن الطريقة التي يقدمها (النحو التحويلي) في تفسير (ظاهرة الحذف) شبيهة بما قدّمه النحو العربي ، وما يسميه التحويليون بقواعد (الحذف الإجباري) شبيه بما سماه نحاة العرب القدماء بـ (الحذف الواجب) ، حيث تكون الجملة صحيحة نحوياً إذا ظهر (المحذوف المقدر) في الكلام ، أي: في (بنية السطح) على حد تعبير التحويليين ، ولم يكتف الباحث بهذا التنظير، بل ذهب إلى تقديم أمثلة تطبيقية (عربية وإنكليزية) آثرت الاستغناء عنها مكتفياً بهذه الإشارة إليها ، لتراجع في موضعها من كتابه[17]، والحاصل لديه: أن التحويليين وصلوا إلى نتيجة مؤداها : أنه (إذا وقع اسمان متشابهان) في جملة واحدة ، فإن أحدهما : يجوز أن يحذف – يعني : اختياراً – ويقع (الحذف) بالنسبة للثاني، لا الأول، وهذه القاعدة – كما وصفها – شبيهة بما ذكره نحاة العربية : أن التقدير لو احتمل كون (المحذوف) أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى، وهو مبني عندهم على أن (الأصل) : هو حذف العنصر الثاني المكرر[18].

ومن إشارات مؤلف الكتاب التنبيه إلى أن (الحذف) عند التحويليين لا يرجع كله إلى (التكرار)، فمن (الحذف) لديهم لـ (حروف الجر) ما يقع دون أي اعتبار لوجود حرف مماثل، أو عدم وجوده في أي مكان من الجملة، وفي هذا ما يناظر (حرف الجر) في العربية قياساً قبل (أن) و(إن) المصدريتين، وكذلك يمكن أن نحذف (الصفة) المكررة بقاعدة تحويلية من قواعدهم ، لكونها مذكورة في الجملة الأولى، والحديث لديهم عن (الحذف) أو (الزيادة)، أو (إعادة الترتيب) يقتضي التسليم بمبدأ (الأصلية والفرعية) في اللغة، أي: لا بد من وجود تركيب أصلي، أو صيغة أصلية، اعتراها (الحذف) أو (الزيادة) أو تغير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمونه: بـ (البنية العميقة)، ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر (البنية السطحية)،

وتتضح عناصر نظريتهم بذلك (الأصل) المفترض في التراكيب، على اعتبار أن جميع التراكيب الخاصة بأية لغة من اللغات يرجع – على اختلافه – إلى نوع واحد من الجمل هو ما سماه جومسكي: (الجملة البذرة)، وتتصف الجملة المشار إليها ببساطتها وقصرها، وبكونها أكثر التراكيب وروداً واستعمالاً[19]، وقد خلص الباحث في آخر الأمر إلى القول: ((واضح أن ذلك يشبه إلى حد كبير (التقدير) في النحو العربي، وهو ما لم يسلم من نقد في القديم من قبل ابن مضاء، وفي الحديث من قبل الوصفيين الشكليين))[20].

رابعا : قضية الحذف في العربية بين القدماء والمحدثين

في هذا المبحث حاول المؤلف ايجاد نقاط الاتصال بين النحو العربي والدرس الحديث : قال :((لا شك أننا نعمد في حديثنا أو كتابتنا الى حذف كثير من العناصر التي تتكرر في الكلام ، أو التي نستطيع الاستدلال عليها من قرائن حالية أو مقالية ، ونحن نستطيع فهم هذه العبارات التي حذف جانب منها اعتماداً على (القرائن المختلفة) بحيث لو افترضنا تجردها عن هذه القرائن) للزمنا أن نعيد المحذوفات التي فهمنا معانيها من قبل دون أن نلفظ بها)) .

وقد أقام على هذه (المقدمة الصغيرة) قوله : ((إن فهمنا لكثير من العبارات الموجزة يعتمد على تقديرنا لألفاظ غير منطوقة في لغة الحديث، أو غير مكتوبة فيما نقرؤه، ومن ثم فلا مجال لإنكار هذه (الظاهرة) جملةً ، على الرغم من إمكان وقوع الخلاف في بعض تفصيلاتها عند تقدير المحذوفات))[21] ، وقد ابتدأ مقارنته بين الموقفين (القديم والحديث) من الظاهرة بالإشارة إلى أن القدماء قد تناولوها بالدراسة ، ونعتوها بمصطلحين هما (الحذف) و(الإضمار) ، ووقع استعمال كل منهما معاقباً للآخر، بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة ، وأسس فكرته النقدية هذه لما سمّاه (الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالباً) على كلمة معروفة لدينا في كتاب (الرد على النحاة – لابن مضاء) ، وصل إلى نقلها عنه بقوله: ((وقد انتقد ابن مضاء هذا الخلط ...، والتفريق بين استعمالهما في أحيان قليلة ، فالنحاة يفرقون بين (الإضمار والحذف) حين يقولون: إن الفاعل يضمر ولا يحذف ، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بـ (المضمر): ما لا بد منه ، وبـ (المحذوف) : ما قد يستغنى عنه ، بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين، بل يخلطون حين يقولون))[22]، ونقل هنا قول ابن مضاء: ((حين يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره ، والفعل بهذه (الصفة) لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به ، وهو الناصب ، ولا يوجد منصوب بلا ناصب ، وإن كانوا يعنون بـ (المضمر): الأسماء ، ويعنون بـ (المحذوف) : الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال ، أو الجمل ، لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنا: (الذي ضربت زيد) : إن (المفعول) محذوف ،

تقديره: ضربته ، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن أن المتكلم أراده ، ويجوز أن لا يريده ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق))[23] ، وقراءة المؤلف الدقيقة لظاهرة الحذف أو صلته إلى نتائج ، يمكن أن نلخصها له في هذا المقام بأقواله المعززة لدينا ببعض زياداتنا الموضوعة خلالها بين [العضادات]:

– الواقع أن المصطلحين [يعني: الحذف والإضمار] يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداءً من سيبويه، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالها باستثناء (إضمار الفاعل) الذي لا يسمونه: (حذفاً)، وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الأسماء والأفعال ، وعن الإضمار في الأفعال ، بحيث يتبين من استعماله تفرقة بينهما[24]، وقد نبه في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللغة ، سواء أكان متصلاً بالصيغ أو بالتراكيب ، وبين كيفية الاستدلال على المحذوف ، وهو ما يعرف بـ (الأصلية والفرعية) ، فقال: ((اعلم: أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ، ويعوضون ... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ، ولا أدر، وأشباه ذلك))[25]، وعنوان هذا الموضوع عنده: (باب ما يكون في اللغة من الأعراض)[26] يدل على أنه يعد (الحذف) عارضاً يعرض في الكلام ، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتفق عليه النحاة جميعاً، و[هو] ما نراه شبيهاً بما يقرره (التحويليون) من وجود (بنية عميقة) ترتبط بالمعنى ، ووجود ما يسمى بـ (جملة البذرة)[27]، أو: (النواة) – كما تسمى كذلك في بعض الترجمات المختلفة لأقوالهم.

– يقرر ابن جني أن (الحذف) يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه[28]، وأن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من (صناعة اللفظ) ما يمنع ذلك ، أي: إن كل تقدير لـ (محذوف) يقتضيه المعنى، ولا تعارضه قوانين[29] النحو هو الأصل قبل الحذف، و[هو] يؤكد في مواضع كثيرة من كتابه [الخصائص] قضية (الأصلية والفرعية)، وهي متصلة بـ الحذف والتقدير والزيادة وإعادة الترتيب، وقد نبه إلى مسألة مهمة تتمثل في أن بعض ما ينعت عند النحاة بـ (الأصلية) لا يعني: أن العرب قد نطقت به على هذه الأصول ، وإنما هي أصول (مفترضة) أو (متخيلة) ، وذلك مثل قوله: الأصل في (قام): قَوَم ، وفي (باع): بَيَع ، وفي (طال): طَوَل ، وفي (خاف ونام وهاب): خوف ونوم وهيب ، وفي (شدّ): شدد، وفي (استقام): استقوم[30]، ... وفي ضوء (النظرية التحويلية) نقول: إن هذه (الأصول المفترضة) لهذه الصيغ وأمثالها هي (البنية العميقة) لها ، وأنها لا يصح أن تظهر على السطح ، وإن ظهورها (شذوذاً) في بعض التعبيرات يدل على صحة تقديرها ، ويبين أن بعض (الصور المفترضة) قد تستعمل استعمالاً شائعاً، مما يدل على صحة افتراضها[31]، فيقول: ((واعلم: أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق

بـه علـى مـا ندعيـه مـن حالـه ، وهـو اقـوى الأدلـة علـى صـحة مـا نعتقده مـن (تصـور الأحـوال الأُوَل)، وذلـك [هـو] اللغتـان تختلـف فيهمـا القبيلتـان كالحجازيـة والتميميـة ، نحـو (شـد، وضـن، وفر، واستعد) ... إن الأصل: اشدد ، واضنن ، وافرر، واستعدد ... ومـع هذا فهكذا لغـة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القُدْمى ...، ومن ذلك (اسم المفعول) من الثلاثي المعتل العين، نحو: (مبيع ، ومخيط ، ورجل مدين) ، فهذا كله (مغيّر) ، وأصله: (مبيوع ومديون ومخيوط)، فغُيّر على ما مضى، ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان [المازني] عن الأصمعي يتمون (مفعولاً) من الياء، فيقولون: مخيوط ومكيول[32]، وقد وردت صيغة (مفعول) بتمامها دون أن يصيبها (الحذف) في شواذ كثيرة، منها:

قد كان قومُك يزعمونك سيّداً وإخالُ أنّك سيّد مَعيونُ))[33]

وفيه دلالة على صحة ما يفترضه الصرفيون من أن أصل صيغة (مبيع) ونحوها: مبيوع[34]، ويرى ابن جني أن سمة الايجاز التي تعد من خصائص العربية تجعل الحذف وارداً فيها بكثرة ، فيقول: ((واعلم أن العرب – مع ما ذكرنا – إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحالة وملالها [35]، وأن جميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه [يعني: من أمثلة الحذف] أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم))[36].

وقد احتج عبد القاهر الجرجاني لتقدير (المحذوفات) مبيناً أن ذلك يرجع إلى سببين ، أولهما: أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره ، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، كما في قوله– تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [4] ، إذ الغرض: "واسأل أهل القرية" ، فليس (الحذف) هنا راجعاً لذات (التركيب اللغوي) ، وذلك أن مثل هذه العبارة لا تحتمل (الحذف) لو نطق بها رجل مرّ بقرية قد خربت ، وباد أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً ، أو أن يخاطب نفسه متعظاً ومتعبداً: سل القرية عن أهلها ، على حد قولهم : سلِ الأرضَ من شقّ أنهارك ، وغرس أشجارك؟ ، فلا حذف في العبارتين، و[السبب] الآخر: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ، ولزوم الحكم بـ الحذف راجعاً إلى الكلام نفسه ، لا إلى غرض المتكلم ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كـ (المبتدأ) في نحو قوله – تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [37]، وقوله: ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [38]، فلا بد من تقدير محذوف ، ذلك أن (الاسم الواحد) لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و(جميل): صفة للصبر، وفي الإجابة على السائل : من هذا؟ ، تقول: زيد، فتقدير (المبتدأ المحذوف) هنا : واجب ، لأن (الاسم الواحد) لا يفيد ، لأن مدار الفائدة على إثبات أو نفي ، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له ، أو منفي ومنفي عنه[39]، والحذف في كلا

الموضعين اللذين أشار إليهما [عبد القاهر] ناتج عن أن المعنى المفهوم في كل موضع (زائد) على عناصر اللفظ المذكورة ، [و] بعبارة التحويلين : البنية العميقة في كل موضع تحمل عنصراً أو أكثر من العناصر التي تم حذفها في بنية السطح ، والاستدلال على البنية العميقة تم في الموضع (الأول) بمعرفة غرض المتكلم ، وفي (الثاني) بكون بنية السطح تحتوي على عنصر واحد ، لا يمكن أن يكون وحده جملة مفيدة ، وما ذكره عبد القاهر من ضرورة تقدير المحذوف في التراكيب المفيدة التي لا تذكر عناصرها الأساسية يذكرنا – كما قال طاهر سليمان حمودة – بقول فندريس : نحن نفكر بجمل[40]، والجملة عنده هي عناصر الكلام الأساسي ، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما ، وبالجمل حصلّنا لغتنا ، وبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر أيضاً، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة ، تؤدي معنى كاملاً[41]، بيد أن تصور فندريس عن تكون بعض الجمل من كلمة واحدة لا يتفق مع تصور عبد القاهر وسائر القدماء من نحاة وبلاغيين ، كما لا يتفق مع تصور النظرية التحويلية ، ولا خلاف بين النحاة على إقرار الحذف من حيث المبدأ ، وعلى ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى ، أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب ، ولكنهم قد يختلفون في بعض المواضع ، أو في ذات المقدر المحذوف أو قدره، و ذكر أنه سيشير الى ذلك في مواضعه من كتابه [42]، أي: في معرض الفصل الرابع منه ، حيث سيأتي الكلام على (تقدير المحذوف) موزعاً في أربع دوائر.

وقد أقر ابن مضاء الحذف في اللغة ، ولكنه انتقد مسلك النحاة في (تقدير المحذوفات)، وقسم (المحذوفات) إلى ثلاثة أنواع ، قبل منها نوعاً [واحداً] ، لأن الكلام لا يتم إلاّ به ، وأن (الحذف) وقع [فيه] لعلم المخاطب به ، وأن المحذوف لو أظهر لكان الكلام تاماً ، وذلك كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً، أي: أعط زيداً ، فتحذفه ، وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به[43]، ومنه قول الله – تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾ [44] على قراءة من نصب ، وكذلك من رفع ، وقوله – عز وجل: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ [45] ، و(المحذوفات) في كتاب الله تعالى– لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ[46]، بيد أن ابن مضاء ينكر وقوع الحذف حيث قدره النحاة تبعاً لمقتضيات الأحكام النحوية الخاصة بالتراكيب ، دون أن يكون المعنى في حاجة إلى تقديراتهم ، وربما يكون تقديرهم مخلاً بالمعنى ، كما قال طاهر سليمان حمودة ، مما وعد بالإشارة إليه في المواضع المستقبلة [47] من كتابه ، وأراد: في الباب (الرابع) منه ، وهو لم ينه هذه الأقوال المأخوذة لديه من سيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني وابن مضاء قبل الإشارة إلى أن دراسة القدماء للحذف وما يتصل به من تقدير، قد تعرض لهجوم غير قليل من أنصار (المنهج الوصفي) في اللغة ،على غرار الانتقادات التي وجهوها للنحو التقليدي الأوربي ، بيد أن من اللغويين المحدثين – كما قال – من

يرى وجوب تفسير كثير من الظواهر اللغوية على نحو ما قام به القدماء ، وما ذكروه بصددها من تقدير لمحذوف ، أو من وصف بالأصلية والفرعية ، دون الاقتناع بمجرد الوصف الشكلي الذي يدعو إليه الوصفيون ، والذي يعجز عن تقديم التفسير المقنع في أحيان كثيرة ، ذلك أن تقدير كثير من المحذوفات على نحو ما قام به القدماء له ما يبرره ، من ذلك تقدير (أن) محذوفة بعد(حتى) حين تسبق الفعل ، فـ (حتى): حرف جر، وحروف الجر تسبق الأسماء الصريحة ، أو الأفعال المسبوقة بـ (أن – المصدرية)[48]، وتمام هذا الكلام الذي نقله طاهر سليمان حمودة عن داود عبده معروض في آخر (التمهيد)[49] الذي كتبه طاهر سليمان حمودة لكتابه : (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي) بقوله : ((وكذلك تقدير (إن– الشرطية) وفعل شرط محذوف في عبارة : (ادرس تنجح) ، أو (لا تهمل تنجح) له ما يبرره لغوياً ، لأن الفعل (تنجح) : جواب شرط ، كما هو واضح من المعنى ، بينما (الفعل الأول) فعل أمر موجب في العبارة الأولى ، منفي في الثانية ، وهو خالٍ تماماً من معنى الشرط ، فلابد –اذن– أن يكون أصل كل من العبارتين: (ادرس إن تدرس تنجح) و(لا تهمل إلا تهمل تنجح) ، وقد أمكن حذف (أداة الشرط) والفعل الذي يليها ، لأن في (فعل الأمر) و(جواب الشرط) ما يدل على المعنى المطلوب ، كما أن (تفسير العبارتين) من حيث التركيب اللغوي لا يستقيم دون رد هذا (المحذوف) إلى الجملة ، كما أن (التقدير في اللغة) ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، وأن كثيراً من تقديرات لغوييننا القدماء يحتمها واقع (اللغة العربية) وتراكيبها))[50].

أما نحن فقد أثبتنا هذه الأقوال بنصوص كاتبها وإفاداته من مصادره المختلفة القديمة والحديثة ، لتتواشج الأفكار، وتتكامل فيما بينها تكاملاً موضوعياً موسعاً ، يحقق نظرية الباحث نفسه حيث قال في مطلع مقدمته لكتابه : ((إن أولى خطى التجديد هي قتل القديم بحثاً))[51]، فكيف بـ (القتل) إذا كان من جهتين ، لا تتعارضان ، بل تتصالحان وتتوازيان في تحليل (الظاهرة الواحدة) بهذه الطريقة أو تلك.

خامساً : فصول الكتاب

وإذا كان طاهر سليمان حمودة قد حرر النصوص السابقة في كتابه : (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي) ، واستوعب فيها نصوص سيبويه وابن جني وعبد القاهر، فهو لم يكتف بذلك وحده ، بل زاد قارئه منفعة بالمراجعات اللواتي قام بها في (النظرية التحويلية) ليصل جديدها بقديم الدرس اللغوي عند العرب أيضاً ، وهذا من وعيه وفنه ونباهة لديه في تأليف كتابه ، كما لا يخفى ، ومن أجل هذا جاء (الكتاب) في مجمله أفضل (المكتوب) الحديث في معالجة (ظاهرة الحذف) ، وقد تعزز هذا بالفصول (الأربعة) التي كتبها تلو فصله (الأول) – كما أسلفنا – عن أسباب الحذف[52]، وأغراضه[53]، وشروطه[54]، وتقدير محذوفاته[55]، وأنواعه في مواضعها

المختلفة[56]. وليس من المستطاع تلخيص هذه (الفصول الأربعة) تلخيصاً تاماً لطولها واحتشادها بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية الكثيرة ، مما يغني عنه الاكتفاء بـ (العنوانات) التي اشتملت عليه اشتمالاً كافياً، نحصره بـ (المسارد) الآتية الذكر:

1- **الأسباب – وهي (ستة) أسباب:**

(كثرة الاستعمال)و(طول الكلام) و (الحذف للضرورة الشعرية) و(الحذف للإعراب) و (الحذف للتركيب) و (الحذف لأسباب قياسية صرفية).

وذلك هو الحذف لالتقاء الساكنين، ولتوالي الأمثال، وحذف (حروف العلة) استثقالاً، وحذف (الهمزة) استثقالاً أيضاً، والحذف للوقف، و[الحذف في] صيغ الجمع، وصيغ التصغير.

2- **الأغراض – وهي (ستة عشر) :**

- التخفيف.
- الإيجاز والاختصار في الكلام.
- الاتساع.
- التفخيم والإعظام.
- صيانة (المحذوف) عن الذكر تشريفاً له.
- تحقير شأن المحذوف.
- قصد البيان بعد الإبهام.
- قصد الإبهام.
- الجهل بالمحذوف.
- العلم الواضح بالمحذوف.
- الخوف من المحذوف ، يعني: من ذكره.
- الخوف على المحذوف ، يعني : من غيره عليه.
- الإشعار باللهفة.
- رعاية الفاصلة.
- المحافظة على السجع.
- المحافظة على الوزن في الشعر.

وكان المؤلف قد جعل الخوف من ذكر (المحذوف) والخوف عليه من الذكر في مسرده حالة واحدة وهو ما فعله بغرضي (رعاية الفاصلة) و(المحافظة على السجع) أيضاً، وقد آثرت الفصل بين الأربعة في هذا (المسرد) وصولاً إلى الغاية المقصودة وهي الإحصاء المفصل– فلزم التنبيه.

3- **الشروط – وهي (تسعة):**

وجود الدليل على المحذوف ، وهي (القرائن اللفظية والحالية والعقلية) ، وتنقسم الأولى في داخلها إلى : (دليل لفظي عام/ ودليل صوتي/ ودليل إعرابي/ ودليل صناعي) ، والمقصود بهذا الأخير: ما تتطلبه (صناعة النحو) لدى المشتغلين بها في تمثل كلام العرب ووصفه وتحليله والحكم عليه .

- ألا يكون المحذوف كالجزء.
- عدم نقض الغرض [من الحذف].
- عدم اللبس.
- ألا يكون [المحذوف] عوضاً عن شيء محذوف [آخر].
- ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً.
- ألا يؤدي (الحذف) إلى اختصار المختصر.
- ألا يؤدي (الحذف) إلى تهيئة (العامل) للعمل وقطعه عنه.
- ألا يؤدي (الحذف) إلى إعمال العامل الضعيف.

وقد ذكر المؤلف هذه الشروط (التسعة) بالترتيب المذكور، بيد أنه لم يقطع بالشرطين (الثاني والسادس) منها قطعاً تاماً، بل عاد عليهما بنقد الثاني (وبيان عدم دقته) ، وبنقد السادس (وبيان بطلانه) . ويتصل الثاني بما ظاهره (حذف الفاعل) كما في قوله- ﷺ : (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**) ، وقال: ((ففاعل : (يشرب) محذوف في الظاهر ، إذ لا يصح أن يكون ضميراً عائداً على ما تقدم ، وهو: (الزاني) ، وهنا : يقدر الجمهور المانعون للحذف : أن الفاعل : ضمير مستتر في (الفعل) ، عائد على (الشارب) الذي استلزمه : (يشرب))[57]. وقال بعد هذا مبيّناً (عدم الدقة) في الشرط المذكور: ((إن إطلاق هذا الشرط – وهو عدم الحذف من قبل المانعين – غير دقيق بالنسبة للفاعل ، لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها (الحذف) ، وقد ذكرنا – آنفاً – موضعين هما : (فاعل المصدر) الذي يجوز حذفه ، و(الفاعل) الذي يحذف للتخلص من التقاء الساكنين عند التأكيد بالنون ، وهناك مواضع أخرى للحذف)) ، وذكر منها ستة بعنواناتها وأمثلتها لديه ، حتى انتهى إلى قوله: ((وهكذا يتبين عدم دقة هذا الشرط ، والأصح ألا يذكر شرطاً لوقوع الحذف))[58].

وقال في بيان بطلان الشرط (السادس) وهو اشتراط ألا يكون (المحذوف) عاملاً ضعيفاً: ((قرر ابن هشام عدم جواز حذف (الجار) مع بقاء عمله ، وكذلك لا يجوز حذف (الجازم) و(الناصب) إلا في مواضع قويت فيها الدلالة [على المحذوف] ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها[59]، وقد عاد على هذا (التقرير) بـ (بيان البطلان) بقوله : وهذا

القول – على إطلاقه – غير دقيق ، لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه (العوامل) مع بقاء عملها ، فضلاً عما ورد في اللغة [من ذلك] ، وعدّه النحاة (شاذاً) لا يقاس عليه ، ولذا كان من الضروري (التنبيه) على استثناء هذه المواضع القياسية ، تقييداً لمطلق قول ابن هشام ، وسيتضح من سردها أن هذا الشرط (غير صحيح) ، ونجمل فيما يأتي المواضع التي اطّرد فيها حذف الجار...))، وسردها أربعة[60]، ثم قال: ((أما (الجازم) فيحذف ويبقى عمله في موضع مطّرد كثير الاستعمال في الشعر والنثر، وهو (جواب الشرط المحذوف) لدلالة الأمر، أو النهي السابق عليه ، وحذف (الناصب) وبقاء عمله خاص بـ (أن) المصدرية التي تضمر قياساً بعد (ثلاثة) من (أحرف الجر) ، هي : (كي– التعليلية) ، و(حتى) ، و(اللام) ، وبعد أربعة من (أحرف العطف) ، وهي : أو ، و(فاء – السببية) ، و(واو–المعية) و(ثم) وسنفصل ذلك في موضعه من (حذف الحروف)[61]، يعني: في الفصل (الخامس) من كتابه[62].

4– تقدير المحذوفات

وقد عالج هذا (التقدير) في أربع دوائر: (الأسس/ والأولويات/ والعنصر الثاني أولى بالحذف ومظاهر حذفه في الصيغ والتراكيب)، وهذا الإجمال محتاج لدينا – كما كان محتاجاً لديه – إلى شيء من التفصيل، وكان مؤلف الكتاب قد وصف فصله (الرابع) في مقدمته بقوله: ((وجعلت (الفصل الرابع) لتقدير المحذوفات، والأساس الذي يصدر عنه النحاة في تقديراتهم للحذف والزيادة وإعادة الترتيب هو نفس ما يصدر عنه (التحويليون)، وإن اختلفت الطرائق والأشكال عند كل فريق، وقد بينت في هذا الفصل (القواعد العامة) التي وضعها القدماء لـ (تقدير المحذوفات)، وما هو أولى بالتقدير في المواضع المحتملة لأكثر من وجه، ومن هذه (القواعد) ما يماثل بعض (القواعد التحويلية) في الحذف في بعض اللغات الأخرى))[63]، ثم استهل كلامه في صدر (الفصل) نفسه بقوله: ((يتصل (التقدير في النحو العربي) بمجموعة من القضايا، لا تقتصر على (الحذف)، بل تشمل (الزيادة)، و(إعادة الترتيب)، و(الحمل على الموضع)، و(استعمال حرف بمعنى حرف آخر)، و(الحمل على المعنى)، وفلسفة (التقدير) في النحو العربي تتشابه في جوهرها مع (النظرية التحويلية)، فكلتاهما تصدر عن أساس عقلي، والبنية العميقة عند (التحويليين) هي – تماماً – (الأصل المقدر) عند النحاة القدماء، ويهمنا أن نتناول (التقدير) المتصل بـ (الحذف)، كيف يمكن تقدير العناصر المحذوفة؟، وما الأسس التي يجب أن تتبع للوصول إلى التقدير المناسب؟))[64]، ومن فكره النحوي في تقديم الجواب على السؤالين السابقي الذكر: ان التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين، هما: (المعنى) و(الصناعة النحوية)، والمقصود بها: (الأصول النحوية العامة) و(القواعد الخاصة المتفق عليها)، ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات أحياناً، وإن كان (المعنى) يجيزها، لأن

(الأصول النحوية) تتعارض معها، كما يقدرون (أنواعاً) من المحذوفات في أحيان أخرى تبعاً لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة وقواعد خاصة، وإن كان (المعنى) لا يحتاج إليها، ثم اعتذر عن الاسترسال في شرح هذه الفكرة بأنه قد أشار إليها في معرض ما كتبه عن (الدليل الصناعي) في الفصل الثالث من كتابه[65]، ثم رأى أن (التقدير الأمثل) للمحذوفات هو ما يراعي الأمرين معاً، يعني: الأصول النحوية العامة، والقواعد الخاصة المتفق عليها لأن النحاة قد تعارفوا على (أسس وقواعد) في التقدير، بنوها على مراعاة الأمرين المذكورين، فضلاً عن التسليم بقضية (الأصلية والفرعية)، فالأصل في الكلام: (عدم الحذف)، كما أن الأصل في الجملة: (أن يكون لها ترتيب معين)، فإذا حلّ بها ما يُسمى (تقديماً وتأخيراً) فقد خرجت عن (الأصل)[66]، وفي هذا الموضع من كلامه شرع ببيان ما رآه (أولاً):

- **الدائرة الأولى : أسس التقدير:**

وقال: ((وممكن أن نجمل هذه الأسس فيما يلي))، وأشار في هامشه إلى ابن هشام في (مغني اللبيب: 2/160–162) من الطبعة المعتمدة لديه، ثم عدّها (أربعة) موجزة الرؤوس، كيما يعود عليها – كما قال – بشيء من (التوضيح) بالتفصيل والتمثيل[67]، وهي بالرؤوس، لا بالتوضيح المتسع والتمثيل الكثير:

- وجوب أن يقدر (المحذوف) في مكانه الأصلي، لئلا يخالف (الأصل) من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير موضعه، فإذا وجد مانع نحوي يمنع في وضع (المحذوف) في مكانه الأصلي، قدّر في غيره، والتقدير في غير (الموضع الأصلي) يتطلب تقديراً آخر، يتصل بإعادة ترتيب الجملة، وقد خلص إلى القول بـ (وجوب التقدير) في غير الموضع الأصلي إذا اقتضى ذلك أمر معنوي، وذلك نحو تقدير متعلق (الجار والمجرور) من: (بسم الله)، إذ يقدر مؤخراً، لأن ((قريشاً – كما نقل على ابن هشام – كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون [ذكر] أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم، تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على (الموحّد) أن يعتقد ذلك في اسم الله – تعالى – فإنه الحقيق بذلك))، فإرادة التعظيم والتفخيم لله – تعالى – تقتضي أن يذكر اسمه أولاً، وأن يقدر المحذوف بعده[68].

وجوب تقليل (مقدار المقدر) ما أمكن ذلك، لتقل (مخالفة الأصل)، إذ الأصل ألا يكون في الكلام حذف، وكلما كان (المحذوف) قليلاً كان الخروج عن (الأصل) قليلاً، فتقدير المحذوف في قوله – تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [69] بكلمة: (حب) وحدها، أي: (حب العجل) أولى من تقدير: (حب عبادة العجل)[70].

- تقدير (المحذوف) من لفظ (المذكور) ما أمكن ذلك أولى من تقدير غيره، وقد يعدل إلى (الغير) لمانع صناعي متصل بقوانين النحو – كما ذكر، أو مانع معنوي، ففي قول الشاعر:

• يا أيها المائح دلوي دونكا •

إذا قدر (دلوي) منصوباً، فالناصب له عند سيبويه والبصريين ليس (اسم الفعل) المذكور بعده، وإنما هو (فعل) بنفس معناه، تقديره: (خذ)، وسبب هذا (التقدير) عندهم أن (أسماء الأفعال) لا تقوى على العمل فيما قبلها[71].

تقدر (المحذوف) مدرجاً، إذا استدعى (الكلام) تقدير أكثر من عنصر واحد، لأن (الحذف) قد وقع مدرجاً، ولم يقع مرة واحدة[72]، فاقتضى ذلك أن يكون (التقدير) على حذوه ، وقد سبق بيان هذا في كلامنا على قوله – تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ [73] فكأن (الأصل والتدريج) قد جريا على النحو الآتي:

لا تجزي فيه	قبل (الحذف) الأول
لا تجزيه	قبل (الحذف) الثاني
لا تجزي	بعد الحذفين

وقد حذف (الضمير) بعد أن صار (مفعولاً به) منصوباً[74]، وما رآه (ثانياً) بعد بيانه هذا لأسس التقدير هو:

الدائرة الثانية : أولويات التقدير:

وابتدأ كلامه عليها بقوله: ((بالإضافة إلى القواعد (الأربع) السابقة وضع النحاة ما يمكن أن نسميه بـ (أولويات التقدير) ، وذلك عندما تحتمل العبارة أن يكون (المحذوف) أحد أمرين، كأن يكون (مبتدأ) والمذكور (خبراً) أو العكس ، أو عندما تحتمل الكلمة التي حذف منها حرف أن يكون أحد حرفين، ولا يوجد دليل قاطع يعين (المحذوف) و(المذكور)، فأي العنصرين (أولى) أن يكون محذوفاً، وأيهما أجدر أن يكون مذكوراً، وقد يوجد ما يرجح أحد التقديرين، وقد تتكافأ (الأدلة)، فيبقى الخلاف في (التقدير) قائماً، أما إذا قطع (الدليل) بتعيين أحدهما، فلا وجه للخلاف المذكور))[75]، بيد أنه لم يعرض هذا (الموضوع) عرضاً واضحاً، لما قدّمه وأخره من ذكر أفكاره فيه، فضلاً عما اعترى (الأفكار) نفسها من التداخل الذي أضاع وضوحها المرجو لدى قارئ (النحو) ودارسه فيما يتصل بـ (ظاهرة الحذف)، وهو لم يأت بجديد أكثر مما ذكره ابن هشام في معالجة (الأولويات) التي حاول طاهر سليمان حمودة تعزيزها بمنقولات أخرى عن سيبويه وابن جني وابن خالويه والسيوطي فضلاً عن أحد (التحويليين) المعاصرين أيضاً، وقد زاد استغراقه بذكر (الأمثلة) خفاء الصورة المستخلصة الجلية لأولويات التقدير عند النحويين، وقد

دعانا هذا الخفاء الى العودة على مجمل كلامه بالتلخيص والترتيب بما هو من كلامه في الأعم الأغلب إلا في مواضع (الضرورة) إلى (التصرف المحدود) بأصول التعابير تحقيقاً لما ننشده من (الإيضاح) اللازم لأقواله في هذا الموضع أو ذاك.

ونبدأ معه بالكلام على المحذوف في (الجملة الاسمية للقسم) المعهود في كلام العرب بقولهم: (يمين الله) أو بقولهم: (أيمن الله)، وفي هاتين الجملتين – ثمة – محذوف ، لا يوجد ما يقطع بكون المذكور بعد حذفه : مبتدأً أو خبراً ، والقول بكل منهما : (جائز) ، فإذا قدر المذكور : مبتدأ ، فالمحذوف هو: الخبر، والعكس صحيح أيضاً، على نحو:

- يمين الله [قسمي]
- [قسمي] يمين الله

وقد رجح لديه كون المحذوف : خبراً، كما في الصورة الأولى من الصورتين المذكورتين للتعبير، استناداً عنده على القاعدة العامة في الحذف ، المقتضية حذف الخبر، وهو الثاني ، دون حذف المبتدأ ، وهو الأول ، لانعدام مرجح المخالفة في الاعرابين المشار إليهما ، كأن تكون (لام ابتداء) تدخل على نحو: (لعمر الله) أو (لعمرك)، فتقضي بأن يكون (المحذوف) هو: (الخبر) وهذا هو ما ذهب إليه بعض النحويين بذريعة أن التجوز [بالحذف] في أواخر الجملة أسهل – كما قال ابن هشام [76] وصفاً لمذهبهم ، والمذهب الآخر هو القول بحذف (المبتدأ)، لأن (الخبر) هو (محط الفائدة) في الكلام، ومن حق (المفيد) ألا يحكم عليه بالحذف، وقد اختار المؤلف المذهب الأول – كما ألمحنا – استناداً إلى القاعدة العامة القاضية بحذف (العنصر الثاني) سواء أكان (الحذف) متصلاً بالصيغ أو بالتراكيب، والصادقة – في الوقت نفسه على كثير من اللغات[77]، وقال: ((وهذه القاعدة شبيهة بما يذكره (التحويليون) بصدد (الحذف) في اللغة الفرنسية، حيث تقضي القاعدة بأنه إذا وقع اسمان متشابهان في جملة واحدة، فإن أحدهما يجوز أن يحذف [... اختياراً] وان (الحذف) يعتري ثاني الاسمين المتماثلين، لا أولهما، وفق شروط مخصوصة))[78].

وقد عرض بعد هذا (ثلاثة عشر) موضعاً لحذف الثاني دون الأول [79]، ثم قال: ((وفي بعض المواضع يوجد من الأدلة ما يقطع بكون المحذوف من الأول ، أو من الثاني ، فلا يبقى مجال للخلاف، بيد أن كثرة الحذف من الثاني واطّراده مقطوعاً به في بعض التراكيب يؤيد أولوية تقديره عند الاحتمال ، وهو موافق – كما سبقت الإشارة – للقاعدة العامة في الحذف التي يقررها التحويليون في كثير من اللغات ، فالحذف من المقطوع به في قول الشاعر:

نحـــن بمـــا عنـــدنا وأنـــت بمـــا عنـــــدك راضٍ والـــــرأي مختلـــــف

والدلالـة عليـه هـو المطابقـة بـين (راضٍ) و(أنـت)، فيقـدر (المحـذوف) خبـر المبتـدأ (نحـن) بـ (راضون)، إذ لا يصـح أن يكون لفظ (راض) خبراً لـ (نحن) لعدم المطابقة[80]، وهذا هو مذهب ابن هشام في إعراب البيت[81] ، ومنها كذلك ما ختم به فصل: (أولويات التقدير) عنده قائلاً: ((بيد أن الحذف من الثاني يطرد في اجتماع الشرط والقسم ، حيث الجواب للسابق منهما ، ويحذف جواب الثاني ، وهو (حذف مقطوع به) كما في قوله –تعالى:﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [82]، فقولـه : ﴿□□□□□□□﴾جواب للقسم السابق للشرط ، وجواب الشرط : محذوف ، ولا يصح أن يكون (المذكور) جواباً للشرط ، لأنه غير مجزوم))[83].

أما (**الفصل الخامس**) في كتابه فقد عقده بعنوان: (أنواع الحذف ومواضعه)، واستطال فيه استطالة كبيرة، جعلته (الشطر الكامل) الأخير من مادة الكتاب كله ، وكان قد وصفه في (المقدمة) بقوله: ((وفي الفصل الخامس والأخير تناولت أنواع الحذف ومواضعه في خمسة موضوعات أولها عرضت فيه للحذف الصوتي والصرفي، وقصدت به الحذف الذي يعتري جزء أو أكثر من أجزاء الكلمة الواحدة، فإذا لم ينتج عن الحذف تغير دلالي فهو حذف صوتي ، وان أدى الى ذلك كان صرفياً، وتناولت في الموضوعات التالية أنواعاً من الحذف تتصل بالتراكيب النحوية، فبحثت في الموضوع الثاني حذف الأسماء، وفي الثالث حذف الأفعال، وفي الرابع حذف الحروف، وفي الخامس حذف الجمل، وبينت في كل منها مواضع الحذف، ورتبتها – في الغالب – بحسب كثرة ورودها في اللغة، وأشرت الى المواضع القياسية والسماعية))[84]. ثم اكتفى في آخر الأمر بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها.

نتائج البحث

بعد هذا التطواف نسجل ما توصلنا اليه من نتائج :

- يعد هذا الكتاب –في تقديرنا–من أهم ما كتب عن (ظاهرة الحذف) في الدرس الحديث، إذ عرض للظاهرة بأسس منهجية شاملة لجوانبها ومتعلقاتها في الدرس النحوي.
- استطاع هذا البحث أن يؤطر عرضا موضوعيا شاملا للكتاب بما يقدم تصورا وافيا عن دراسة الظاهرة من مداخل المؤلف ، وبما عززه الباحثان من معطيات العرض مادة ومضمونا .
- من مزايا الكتاب دراسة الظاهرة مؤثلة بالقديم مع ربطها بالدرس النحوي الحديث لا سيما بما كتب عند أرباب المدرسة التحويلية .
- يؤخذ على الكاتب قلة الوضوح في عرضه لموضوع (أولويات التقدير) على نحو ما أشرنا إليه في موضعه .

والحمد لله في المبدأ والختام

هوامش البحث

([1]) ظاهرة الحذف والتقدير في الدرس اللغوي : 8.

([2]) ظاهرة الحذف: 27.

([3]) ظاهرة الحذف: 85.

([4]) ظاهرة الحذف: 101.

([5]) ظاهرة الحذف: 137.

([6]) ظاهرة الحذف: 153.

([7]) ظاهرة الحذف: 263.

([8]) ظاهرة الحذف: 5.

([9]) ظاهرة الحذف : 6.

(10) ([11])([12]) ظاهرة الحذف: 9.

([13]) ظاهرة الحذف: 11.

([14]) ظاهرة الحذف: 11–12، و ينظر : النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : 145–160.

([15]) ظاهرة الحذف: 12.

([16]) ظاهرة الحذف: 13.

([17]) ظاهرة الحذف: 14–15، و ينظر : النحو العربي والدرس الحديث: 152 .

([18]) ظاهرة الحذف: 16، ينظر : علل النحو :549/1، وينظر في تطبيقات هذه القاعدة : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :808/1.

([19]) ظاهرة الحذف : 16–17، و ينظر: البنى النحوية : مقدمات الكتاب.

([20]) ظاهرة الحذف: 17.

([21]) ظاهرة الحذف: 17–18.

([22]) ظاهرة الحذف: 18.

([23]) ينظر: الرد على النحاة : 105–106.

([24]) ظاهرة الحذف: 18، و ينظر : الكتاب : 257/1.

([25]) ينظر: الكتاب: 24/1، 25.

([26]) ظاهرة الحذف: 24/1.

([27]) ظاهرة الحذف : 19.

([28]) ظاهرة الحذف : 19، و = : الخصائص: 360/2.

([29]) ينظر: الخصائص: 284/1.

([30]) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 20، وينظر: الخصائص: 256/1-257.

([31]) ظاهرة الحذف: 21.

([32]) ينظر: الخصائص: 260/1.

([33]) الخصائص: 261/1، والشاهد من بحر الكامل وهو للعباس بن مرداس في ديوانه :108.

([34]) ظاهرة الحذف: 22 ، وينظر: شذا العرف في فن الصرف:156،138.

([35]) ينظر: الخصائص: 83/1.

([36]) ظاهرة الحذف: 22، و ينظر: الخصائص: 82/1.

([37]) سورة يوسف-آ: ١٨ ، وينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 271/3.

([38]) سورة آل عمران-آ: ١٩٧، الجامع لأحكام القرآن :196/10.

([39]) ظاهرة الحذف: 22، و ينظر: أسرار البلاغة : 379-380.

([40]) ظاهرة الحذف: 23، و ينظر : اللغة (فندريس): 104.

([41]) ينظر: اللغة: 101.

([42]) ظاهرة الحذف : 23.

([43]) ظاهرة الحذف: 24.

([44]) سورة النحل-آ:30 ، والتقدير : أنزل خيرا ، ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن :196/17.

([45]) سورة البقرة-آ:219، والتقدير: انفقوا العفو ، ينظر : جامع البيان : الطبري : 337/4.

([46]) ينظر: الرد على النحاة: 88-89.

([47]) ظاهرة الحذف : 24.

([48]) ظاهرة الحذف : 24.

([49]) ينظر: أبحاث في اللغة العربية : 9-2، 23.

([50]) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 25، و ينظر : أبحاث في اللغة العربية: 24، 26.

([51]) ظاهرة الحذف: 5.

([52]) ظاهرة الحذف: 27-83.

([53]) ظاهرة الحذف :85-100.

([54]) ظاهرة الحذف: 101-134.

([55]) ظاهرة الحذف: 137-146.

([56]) ظاهرة الحذف: 153-260.

([57]) ظاهرة الحذف: 122، و ينظر : شذور الذهب : 165-166، الكاشف عن حقائق السنن(شرح الطيبي) : 506/2، وقد أفضت في تقصي شواهد حذف الفاعل وزدت عليها في اطروحتي للدكتوراه ، ينظر : حذف المرفوع من الأسماء في الحديث النبوي دراسة في كتب إعرابه من العكبري الى السيوطي : وليد خضر عمر الحماوي ، اطروحة دكتوراه : (مبحث حذف الفاعل) (المبحث الأول) .

([58]) ظاهرة الحذف: 125.

([59]) ظاهرة الحذف : 130، و ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : 159/2.

([60]) ظاهرة الحذف: 131.

([61]) ظاهرة الحذف: 132.

([62]) ظاهرة الحذف: 126-246.

([63]) ظاهرة الحذف : 7.

([64]) ظاهرة الحذف : 139.

([65]) ينظر: الصفحة : 116- وما بعدها من الكتاب.

([66]) ظاهرة الحذف: 139.

([67]) ظاهرة الحذف : 140.

([68]) ظاهرة الحذف: 140-141.

([69]) سورة البقرة-آ: ٩٣.

(4) ظاهرة الحذف: 141- 142، وأقول : لا نسلم صحة هذا الرأي ، لأن القدماء قدروا هذا التقدير لعلمهم أن ليس كل حب ينتهي الى عبادة المحبوب ، ثم أن الله نقم منهم عبادة العجل ، وليس المحبة مجردة .

ينظر : البحر المحيط في التفسير: 495/1.

([71]) ظاهرة الحذف : 142-143، والرجز لجارية من بني مازن ، ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : 1222/3.

([72]) ظاهرة الحذف : 140، 143، وينظر : مغني اللبيب :803/1.

([73]) سورة البقرة-آ: ٤٨، ينظر : معانى القرآن (الأخفش الأوسط) :92/1، وتفسير الطبري :26/1.

([74]) ظاهرة الحذف : 143.

([75]) ظاهرة الحذف : 143-144.

([76]) مغني اللبيب: 805-806.

([77]) ظاهرة الحذف : 144، 145.

([78]) ظاهرة الحذف: 146.

([79]) ظاهرة الحذف : 146-152.

([80]) ظاهرة الحذف: 152، والبيت من بحر المنسرح وهو لقيس بن الخطيم ، ينظر :ملحق ديوانه:239.

([81]) مغني اللبيب: 810.

([82]) سورة الإسراء-آ: ٨٨.

([83]) ظاهرة الحذف: 152، وينظر: مغني اللبيب: 810، وينظر :البحر المحيط : ابو حيان :110/7. .

([84]) ظاهرة الحذف: 8.

مصادر البحث

- أبحاث في اللغة العربية : د. داوود عبده ، ط1، مكتبة لبنان ، بيروت -1973م.

- أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني (ت)، تعليق محمد عبد العزيز النجار ، مكتبة محمد علي صبيح ، القاهرة -1977م .

– البحر المحيط في التفسير : أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، ط1، دار الفكر ، بيروت –1420 هـ.

–البنى النحوية : نعوم جومسكي ، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة مجيد الماشطة ، ط1، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد–1987م.

– جامع البيان في تأويل القرآن : محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر: ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت– 2000 م.

– الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد بن فرح القرطبي (ت 671هـ) ، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش ، ط2 ، دار الكتب المصرية ، القاهرة – 1964 م .

– حذف المرفوع من الأسماء في الحديث النبوي دراسة في كتب إعرابه من العكبري الى السيوطي : وليد خضر عمر الحماوي ، (اطروحة دكتوراه) ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، بإشراف الدكتور : عبد الوهاب العدواني ، الموصل – 2011م .

– الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ، مطبعة دار الكتب، القاهرة –1957م.

– ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق : يحيى الجبوري ، ط1 ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد –1968م.

– ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق ناصر الدين الأسد ، ط2 ، دار صادر ، بيروت –1967م.

– الرد على النحاة : احمد بن محمد بن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة –1947م .

– شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ)،تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ط1، مكتبة الرشد .

– شذور الذهب: عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط6 ،المكتبة التجارية ،القاهرة – 1953م .

– ظاهرة الحذف والتقدير في الدرس اللغوي : د. طاهر سليمان حمودة ، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية–1982 م.

–علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت 381هـ)،تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط1 ، مكتبة الرشد – الرياض – 1999م .

–الكاشف عن حقائق السنن: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت743هـ)، بعناية: عبد الحميد هنداوي ، ط1، مكتبة الباز ، مكة المكرمة – الرياض– **1997 م.**

– الكتاب: سيبويه ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة –1966م .

– اللغة : جوزيف فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الانكلومصرية ،القاهرة –1950م.

– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت– 1422 هـ .

– معانى القرآن : أبو الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط (ت215هـ) ،تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – 1990 م.

– المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : د. إميل بديع يعقوب ، ط2،دار الكتب العلمية، بيروت –1999م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن هشام (ت 761هـ) ،تحقيق: د. مازن المبارك– محمد علي حمد الله ، ط6، دار الفكر ، دمشق–1985م.

– النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : د. عبده الراجحي ، ط1 ، دار نشر الثقافة ،الاسكندرية–1977م .

Refrenses

-Abdah, Dr.Dawood *Abhath Al-Lughat il-Arabia*, 1st Edition , Beirut: Maktabat 1973.

-Al-Abbas bin Murdas. *Diwan Al-Abaas bin Murdas*. Ed. Yahya Al-Juboory, Baghdad: Ministry of Culture and Media , 1968.

Al-Andalusy (d. 542 AH). *Al-Muharrar ul-Wajeez fil-Kitab il-Aziz*. Ed. Abdul-Shafi Mohammed,1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Aalamiah, 1422 AH.

-Al-Ansary (d.761 AH). *Shuthour uth-Thahab*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Cairo: Al-Maktabat ut-Tijariah, 1982.

-Al-Ghurnaty (d. 745). *Al-Bahr ul-Muheet fit-Tafseer*. Ed. by Sidqy Ali Jameel, 1ST Edition , Beirut: Dar Al-Fikr 1420 AH.

-Al-Hamawee, Waleed "Hathf ul-Marfo' min Al-Asmaa' fi Al-Hadeeth Al-Nabawi: Dirasatun fi Kutubi I'irabih min Al-Akbari ila As-Sayuti". PhD thesis Mosul: Mosul University , College of Arts ,Department of Arabic, 2011.

-Al-Himlawy (d. 1352 AH). *Shatha Al-Orf fi fann is-Sarf*. Ed Nasrallah Abdur-Ramnan Nasr, 1st edition . Al-Rasheed Library.

-Al-Jurjany *Asrar ul-Balagha*. Ed. Mohammad Abdul-Aziz An-Najjar. Cairo: Maktabat Ali Subih , 1977.

- Al-Mousili, Abul Fath Othman Ibnu Jinni (d.392 AH). *Al-khasa'is*. Ed. Mohammad Ali An-Najar , Cairo: Dar Al-Kitab Al-Arabi , Dar Al-Kutub P, 1957.

-Al-Mugashay (d. 215 AH), *Ma'ani il-Qur'an*. Ed. Huda Qraah, 1st edition, Cairo: Maktabat ul-Khanchy, 1990.

-Al-Qurtubi (d. 761 AH). *Al-Jami' li-Ahkam il-Qura'n* . Ed. Ahmad Al-Bardoni and Ibrahim Itfesh.2nd edition, Cairo: Dar ul-Kutub il-Misryah, 1964.

-Al-Qurtubi (d. 592 AH), *Al-Raddu alal-Nuhaat*. Ed. Dr. Shawqi Dhaif , 1st edition , Cairo: Dar Al-Fikr il-Arabi, 1947.

-Al-Taibi, Sharafuddin Al-Hasan bin Abdullah (d. 381 AH). *Al-Kashf an Haqa'iq is-Sunan*. Ed. Abdul-Hameed Hindawi,1st edition. Mecca & Riyadh: Maktabat ul-Baz, 1997.

-Ar-Rajihy Dr. Abdah. *An-Nahw il-Arabi wa Dars il-Hadeeth*: *Bahthun fil-Manhaj*. 1st edition, Alexandria: Dar Nashr ith-Thaqafah, 1977.

-At-Tabari, Mohammad bin Jareer (d. 310AH), *Jami' ul-Bayan fi Ta'weel il-Qur'an*. Ed. Mohammed Shakir , 1st edition , Beirut: Mo'assassat ur-Risalah, 2000.

-Chomocky *Al-Bunah An-Nahwiya* (trans. Dr.Yousif Aziz) Reviewed by Majeed Al-Mashitah,1st Edition,Baghdad: Wazart Al-Thaqafah wal-I'ialam, Dar Al-Sho'un Ath-Thaqafiah Al-Aamah, 1420.

-Fandares, Joseph. *Al-Lugha*. (trans. Abdul-Hameed Al-Dawakhleh & Mohammad Al-Qasas. Cairo: Maktabat ul-Anqlo-Misrya, 1950.

-Hamoudah, Tahir Sleiman. *Dhahirat ul-Hathfi wat-Taqdeer fid-Darsi il-Lughawy*. ,1st edition , Alexandria: Al- Dar Al-Jami'ah , 1982.

-Ibnu Hisham, Abdullah bin Yousif (d. 761 AH). *Mughni il-Labib an Kutub il-A'areeb*. Ed. Dr. Ali Hamad Allah Al- Mubarak, 6th edition , Damascus: Dar Al-fikr, 1985.

-Ibnul-Warraq, Mohammad bin Abdullah bin Al-Abbas (d. 381 AH). *Ilal un-Nahwi*. Ed. Mahmoud Jasim Mohammad Ad-Darweesh, 1st edition, Riyadh: Maktabat ur-Rushd, 1999.

-Qays bin Al-Khutim *Diwan Qays bin Al-Khuteem*. Ed. Al-Asaad, 2nd edition , Beirut: Dar Sader, 1967.

-Sibawayh (d.180 AH). *Al-Kitab*. Ed. Abdus-Salam Harun ,Cairo 1966.

-Ya'qoub, Dr. Ameel Badi'. *Al-Mo'jam ul-Mufassal fi Shawahid in-Nahw ish-Shi'riyah* :, 2nd edition , Beirut: Dar Au-Kutub il-Aalamiyah , 1999.